تطورات النقل البري

في

الجمهورية اليمنية

خلال الفترة

من 1-أكتوبر 2009م إلى 30- سبتمبر 2010م

تقرير موجز

أولا – أهم التطورات التي شهدها قطاع النقل البري خلال الفترة

أ- تفعيل عمل الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري

بعد ان تم انشاء الهيئة بموجب القرار الجمهوري رقم 291 لسنة 2008م والتي اوكلت من قبل الدولة كالجهة الاولى التي يقع على عاتقها تنظيم وتطوير جميع شئون النقل البري بالشكل الذي يكفل بتحقيق العديد من الاهداف كتسهيل النقل والتجارة البينية بين بلادنا ودول المنطقة .
فقامت الهيئة خلال الفتره باستكمال البنية التنظيمية التي من خلالها تمكنت من مباشرة اعمالها ومهامها لتنفيذ اهدافها التي انشئت من اجلها فقامت خلال الفترة بتحقيق العديد من الانجازات نذكر أهمها كالاتي :-

1- إنشاء 4 فروع الهيئة في المحافظات الأكثر حركة من حيث النقل والتجارة .
(عدن , الحديدة , المكلاء , تعز)

وتم من خلال هذه الفروع مباشرة اعمال الهيئة في اصدار التراخيص والاشراف على حركة النقل والتعرف على نواحي الضعف والمشاكل والاحتياجات الموجودة في سوق النقل للاستفادة منها كمعلومات احصائية يتم على اساسها وضع الخطط وتحديد المشاريع التي تكفل تلافيها وتطوير سوق النقل في الجمهورية .

2- تحويل المنافذ البرية إلى موانى برية

انطلاقا من أهمية الموانئ البرية كإحدى الأدوات الهامة في تسهيل النقل والتجارة البينية بين بلادنا ودول المنطقة فضلاً عن كونها واجهات البلاد التي تطل من خلالها على الدول المجاورة ويجب ان تصبح واجهات حضاريه مُشرّفه تتوفر فيها مقومات الجذب السياحي والخدمات اللازمة للمغتربين ولعموم المسافرين .

قامت الهيئة بتفعيل ادارة الموانى البرية لكل من (ميناء الطوال ,ميناء شحن , ميناء الوديعة) وذالك بعد ان كان قد صدر قرار جمهوري رقم(173)لسنة 2009م باللائحة التنظيمية للموانى البرية التيمطلت الإطار التشريعي لتنظيم العلاقة بين الجهات العاملة في الموانئ البرية

ومن ثم تم إصدار العديد من القرارات والأوامر الإدارية التي تكفلت بمساعدة ادارة الموانى بالقيام بتنفيذ ومباشرة عملها وشكلت تلك القرارات والاوامر في مجملها الصورة المبدئية لكل من الهيكل التنظيمي والدورة المستندية ودليل الاجرات الداخلية للموانى.

ويمكننا تبويب تلك القرارات والاوامر الادارية بناء على الاهداف التي اصدرت من اجلها ويمكننا ذكرها كالاتي :-

أ- تحديد العديد المهام والاختصاصات للموظفين داخل الميناء

ب- توفير الكادر البشري وتحديد المسميات الوظيفية للقوى العاملة في الميناء

ت- توفير المتطلبات المادية واقرار الحوافز الازمة لجميع القوى العاملة

ث- تحديد البيانات والتقارير الدورية التي يتم توفيرها الاحصائية اللازمة

ثانيا – القرارات والأنظمة التي صدرت خلال الفترة

1- صدور الجمهوري رقم 174 لسنة 2009 بشأن اللائحة التنظيمية للموانئ البرية

2- صدور القرار الجمهوري رقم 177 لسنة 2009م بشأن تعيين مدراء عموم الموانئ البرية لثلاثة موانى برية وهي كالأتي :-

أ- مدير عام ميناء الطوال البري.

ب-مدير عام ميناء الوديعة.

ت-مدير عام ميناء شحن.

هذين القرارين الجمهوريين مثلا الإطار التشريعي لإنشاء الموانى وشكلا الضوء الأخضر للهيئة لإقامة الثلاثة الموانى البرية ومباشرة عملها في تلك الموانى .

3- صدور القرار الجمهوري رقم 14 لسنة 2010م بشان تعديل قانون النقل البري .

ثالثا – مستوى تنفيذ برامج التدريب والتأهيل لنفس الفترة

بعد آن قامت الهيئة بتدشين الموانى البرية وممارسة إدارة المنافذ الحدودية كموانى برية ظهرت برامج تدريبية ذات أهمية كبيرة فرضت نفسها لتكون لها الأولوية الطارئة لتلافي العديد من السلبيات الناتجة من عدم كفاءة العنصر البشري في قيامه بدورة الأمثل في لتسهيل النقل والتجارة البينية مع دول الجوار .

كان ذالك أهم الأسباب الذي فرض علينا في الهيئة القيام بتنظيم ورشة عمل موسعة ضمت جميع المؤسسات التي تعمل في الموانى البرية ولقيت هذه الورشة اهتمام كبير ورعاية كريمة من دولة رئيس الوزراء ووزير النقل الذي قاما بافتتاحها ومتابعة أعمالها والاطلاع على نتائجها والتوجيه بتنفيذ مخرجاتها وتوصياتها

حيث ركزت الورشة على الارتقاء بمستوى أداء العمل والخدمات في الموانى البرية التي تقدم للوافدين والزائرين للبلد و لتسهيل النقل والتجارة ولتحسين وتجميل واجهة البلد الأولى.

وتم ترجمة تلك التوصيات على شكل مشاريع قرارات قدمت لمجلس الوزراء وقد ناقشها المجلس وتم تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية والأمن وعضوية وزراء النقل والمالية والصناعة وجميع الجهات ذات العلاقة لدراسة تلك المشاريع ,ركزت مشاريع القرارات على جوانب تتعلق بالموارد البشرية بدرجة أساسية وكان همنا الكبير هو كيفية الارتقاء بأداء الموظف وإقامة الدورات تدريبية للموظفين في الموانئ البرية وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة وتعميق الوعي والسلوك الحضاري لديهم في التعامل مع الآخرين.

رابعا - تطبيق التقنيات الحديثة

الاستفادة من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي يشهدها العصر في تطوير وتسهيل خدمات النقل البري

تعتبر هذه من أهم الغايات التي تسعى من خلالها الهيئة وتعمل جاهدة لتحقيقها فتم صياغة العديد من الأهداف التي اندرجت تحت هذه الغاية وتم تنفيذ العديد من الفعاليات والوسائل والإجراءات في سبيل تحقيق تلك الأهداف نذكر أهمها.

1- تم تفعيل نظام إصدار التراخيص للهيئة LTAA

وهو نظام آلي لإصدار تراخيص النقل لشركات النقل الجماعي الداخلي والدولي للركاب وشركات نقل البضائع ومخرجاته تقارير ومعلومات إحصائية بجميع وسائل النقل والشركات المصرح عملها داخل الجمهورية

2- تشجيع استخدام أنظمـــة النقـــل الذكيـــة والسعي لتعميم استخدامه على وسائل النقل

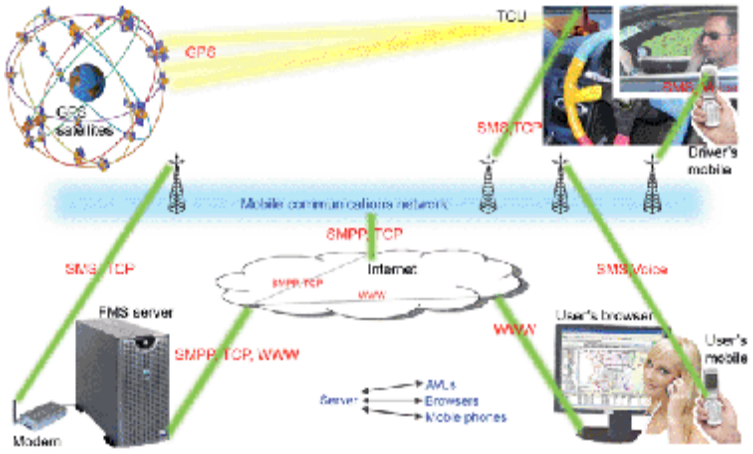

من خلال عدة فعاليات تقوم بها الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري لتشجيع استخدام نظم النقل الذكية والسعي نحو تعميم استخدامه على وسائل النقل بنوعية (ركاب و بضائع) وهي كالأتي :-

1- عقد الجلسات التعريفية بجميع الشركات التي تمارس البيع والتسويق لأنظمة النقل الذكية
2- التعرف على مزايا أنظمة جميع الشركات القائمة و معرفة نوع الخدمة المستخدمة في تفعيل أنظمتها
3- جمع ملاحظات الهيئة على أنظمة كل شركة على حدة وتسليمها لكل شركة على حدة لكي تقوم الشركات بتلافي آي عيوب إن وجدت في في تلك الانظمة او وتطويرها لتكون ملائمة لبيئة النقل في بلادنا ولتلبي جميع متطلبات الرقابة و لتساهم ولتدعم من سلامه النقل .
4- البدء في سرد مزايا استخدام أنظمة النقل الذكية لكل فئة من الفئات المستفيدة من استخدام المركبات تلك الأنظمة على حدة وجاء تقسيم المستفيدين إلى فئات حسب فوائد المعلومات التي تهم كل فئة من تلك الفئات كالأتي :-
أ- شركات النقل (ملاك وأصحاب رؤوس الأموال)
ب- المدراء والقائمين على إدارة شركات النقل
ت- شركات التامين
ث- السائقين
ج- التجار (المتعاقدين مع شركات النقل)
5- الترويج لاستخدام أنظمة النقل الذكية من خلال عرض تلك المزايا والفوائد ونشرها عبر العديد من الوسائل كالأتي :- المطبوعات (البروشورات), مجلة النقل البري التي تصدرها الهيئة بشكل دوري , الموقع الالكتروني للهيئة .
6- البحث عن آلية عمل تهدف إلى تعميم أنظمة النقل الذكية على مالا يقل عن 80% من الناقلات الحالية في الجمهورية من خلال التنسيق بين شركات النقل و شركات التامين والبنوك التجارية للوصول إلى الآلية المناسبة والتي تتكفل بتقسيم تكلفة أنظمة النقل الذكية وتسهيل دفع قيمتها بالأقساط المريحة عبر البنوك من جهة وتخفيض القسط التأميني على وسائل النقل والشركات المستخدمة لهذه الأنظمة من قبل شركات التامين من جهة أخرى .

بعد آن تم التعرف على الأنظمة الموجودة في السوق ومن خلال البحث عن مزايا الأنظمة العالمية تم التوصل إلى أهم مزايا وخصائص يجب آن تتوفر في أنظمة تتبع ورقابة للمركبات يمكننا ذكرها كالأتي :-

المميزات والخصائص

تحديد موقع المركبة:

الاستعلام عن مكان تواجد المركبات ومشاهدتها على الخارطة ومعرفة حالتها (متوقفة – متحركة).

التتبع والمراقبة المباشرة:

يوفر النظام آلية محكمة لمتابعة ومراقبة المركبات في الوقت الحقيقي لحظة بلحظة أثناء تحركها ومشاهدة خط سيرها على الخارطة بالإضافة إلى إمكانية معرفة سرعتها في أي لحظة ما يتيح لك حسن إدارة الموقف والتوجيه المناسب لقائد المركبة.

التتبع والمراقبة بأثر رجعي:

مشاهدة خطوط السير التي سلكتها المركبات خلال فترة ماضية مع إمكانية معرفة سرعتها في كل موقع.

التنبيهات التلقائية:

يحتوي النظام على حزمة من التنبيهات التلقائية الذكية، يتم إعدادها حسب الطلب لمراقبة جميع التجاوزات المتعلقة بالنواحي التالية:

تنبيهات السرعة: لمراقبة سرعة المركبة والإبلاغ حال تجاوزها للسرعة المسموح بها أو السير بأقل من الحد الأدنى للسرعة المسموح به ومراقبة جميع الحالات المتعلقة بسرعة المركبة.

التنبيهات الجغرافية: لمراقبة حركة المركبة والإبلاغ حال خروجها من المنطقة المسموح لها بالعمل فيها أو دخولها لمنطقة جغرافية محظورة لأسباب أمنية أو طبيعية. وكذلك عند مخالفة خط السير المحدد.

تنبيهات الأحداث المتكررة: لمراقبة التجاوزات المتكررة والإبلاغ عنها مثل التوقف المتكرر، انقطاع الإتصال المتكرر، تجاوز السرعة بشكل متكرر وغيرها.

تنبيهات الأحداث المستمرة لوقت طويل: لمراقبة الأحداث التي تستمر لفترة طويلة من الوقت والإبلاغ عنها مثل التوقف لفترة طويلة، التحرك لفترة طويلة.

تنبيهات حالة المركبة: مراقبة حالة المركبة والإبلاغ عنها مثل التوقف، التحرك.

تنبيهات حالة الإتصال: لمراقبة حالة إتصال المركبة بمركز التحكم والإبلاغ عنها مثل إتصال المركبة أو إنقطاع الإتصال بالمركبة وغيرها.

التنبيهات الإحصائية: مراقبة سرعة المركبة وإحصاء متوسط السرعة و الحد الأقصى للسرعة خلال الرحلة وغيرها.

السرية والأمان:

يجب ان يتمتع النظام بقدر كبير من الأمان وسرية البيانات حيث تحفظ كافة بيانات حركة المركبات في السيرفرات الخاصة بالشركة في قواعد بيانات ذات حماية أمنية متميزة ويتبع في حماية السيرفرات وتأمينها أحدث التقنيات المستخدمة في المحافظة على البيانات وحجبها إلا لمن لهم الصلاحيات التي تخوّلهم من الإطلاع عليها.

إضافة إلى إستخدام أساليب متعددة في تشفير البيانات.

الإعتمادية المتكاملة على الويب:

تتيح للمستخدمين إستخدام النظام من أي مكان وفي أي وقت عبر تطبيقات الويب والإطلاع على بيانات المركبات الخاصة بهم على مدار الـ24 ساعة.

التحكم عن بعد بإستخدام الهاتف النقال:

- إيقاف المركبة.
- إعادة ضبط إعدادات جهاز التحديد التلقائي للموقع.

إستخدام صور الأقمار الصناعية:

- يتيح النظام إمكانية إستخدام صور الأقمار الصناعية المتاحة والمتوفرة كخلفية للخرائط الرقمية لإضفاء طابع حيوي للخرائط.

المواصفات الفنية للنظام:

يجب ان يلبي جميع المتطلبات الإدارية والرقابية والتقييمية لأساطيل النقل والمركبات.

كما يجب ان يتمتع النظام بعدد كبير من الخصائص والمميزات بالإضافة إلى إحتوائه لحزمة واسعة من التقنيات الحديثة والرائدة والتي تتكامل مع بعضها البعض في إطار هذا النظام لتقديم حل مرن ومناسب لمختلف المشاريع والشركات والأشخاص.

فيما يلي الخصائص والمميزات الرئيسية لنظام إدارة أساطيل النقل والمركبات:

- **المرونة والبساطة:**
  - واجهات إستخدام مبسطة وسهلة الإستخدام.
  - المرونة وسهولة التخصيص حسب إحتياجات العمل.

- **تعدد آليات التتبع والمراقبة:**
  - التتبع والمراقبة المباشرة للمركبات لحظة بلحظة أثناء تحركها من خلال نقل البيانات لحظة حدوثها مباشرة.
  - التتبع والمراقبة بأثر رجعي وإمكانية مشاهدة خطوط السير التي سلكتها المركبات خلال فترة ماضية مع إمكانية معرفة سرعتها في كل موقع عن طريق تسجيل كامل الحركة وإرسالها مرة واحدة في اليوم أو عند الطلب.

- **تعزيزات الأمان والسلامة:**
  - تنبيه الطوارئ عند تعرض المركبة للخطر.
  - تنبيهات ذكية لمراقبة دخول المناطق الجغرافية المحظورة.
  - تنبيهات ذكية لمراقبة الخروج من المناطق الجغرافية الآمنة.
  - تنبيهات ذكية لمراقبة تجاوزات السرعة.

- تنبيهات ذكية لمراقبة حالة الإتصال بالمركبة.

- **أمن وسرية البيانات:**
  - تعزيزات أمان متقدمة من أجل المحافظة علي أمن وسلامة وسرية البيانات.
  - إستضافة النظام في السيرفرات الخاصة بالشركة المصممة للنظام داخل اليمن او الجهة المشرفة على الاساطيل.

- **المميزات والخصائص الفنية للخارطة المدمجة في النظام:**
  - خرائط مرنة وسهلة الإستخدام.
  - إمكانية إستخدام خرائط متعددة (لكل مستخدم خرائطه الخاصة).
  - تعدد شاشات العرض في عملية المراقبة حيث بإمكانك متابعة كل مجموعة مركبات في إطار منفصل ضمن الشاشة الواحدة.
  - التحكم في سرعة تشغيل حركة المركبات المسجلة والإنتقال إلى نقطة ما في خط سير المركبة.
  - تشغيل حركة المركبة المسجلة بدءاً من نقطة الإنطلاق وصولاً إلى الوجهة المحددة أو العكس.
  - التكبير والتصغير للوصول إلى منطقة محددة على الخارطة.
  - إمكانية تحديد مناطق جغرافية مضلعة بالإضافة إلى المناطق الجغرافية الدائرية التي تعتمدها أجهزة التحديد التلقائي للموقع.
  - إمكانية تحديد خطوط سير مخصصة للمركبات.
- **مميزات وخصائص متقدمة:**
  - إمكانية إستخدام أكثر من نوع من أجهزة التحديد التلقائي للموقع.
  - دليل عناوين جغرافي مدمج في الخارطة للبحث عن أي منطقة وسرعة الوصول إليها وعرضها على الخارطة ومشاهدة مواقع المركبات المتواجدة في تلك المنطقة.
  - إمكانية تحديد أطر زمنية لمراقبة الخروقات والتجاوزات في حدود هذه الأطر الزمنية.
  - إستخدام صور الأقمار الصناعية المتاحة والمتوفرة كخلفية للخرائط الرقمية لإضفاء طابع حيوي.
  - إستخدام الهاتف للتعامل مع النظام في الإستعلام عن المركبات أو ضبط الإعدادات أو إيقاف المركبة.
  - إعتمادية متكاملة على الويب تتيح إمكانية إستخدام النظام في أي وقت ومن أي مكان في العالم.
  - إمكانية إستخدام أكثر من نوع من أنظمة قواعد البيانات بدءاً من الـ Access ووصولاً للـ Oracle.
  - إمكانية مراقبة أسطول معين من أطراف متعددة في نفس الوقت ومن مواقع مختلفة.
- **التقارير الإدارية والرقابية:**
  - تقارير خاصة بتجاوزات السرعة.
  - تقارير خاصة بالتجاوزات الجغرافية عند الخروج من نطاق المناطق الجغرافية المسموح بالحركة فيها.
  - تقارير خاصة بالتجاوزات الجغرافية عند دخول مناطق جغرافية محظورة.

مكونات النظام:

1. جهاز التحديد التلقائي للموقع.

2. خدمات الإتصال (GPRS, SMPP & Internet).

3. خادم النظام (سيرفرات).

وظائف النظام:

1. تحديد موقع المركبة ومعرفة حالتها.
2. التتبع والمراقبة المباشرة لحظة بلحظة.
3. التتبع والمراقبة بأثر رجعي لفترات سابقة.
4. إرسال التنبيهات الخاصة بالخروقات والتجاوزات.
5. إعداد التقارير الرقابية والإدارية المختلفة.

فوائد النظام:

1. يساعد في تحقيق إدارة سهلة ومتزامنة لأساطيل النقل والتوزيع.
2. تقليل زمن الإستجابة والمساعدة في حسن إدارة الموقف من خلال سرعة التوجيه والإرشاد وإتخاذ القرارات السليمة.
3. مراقبة دخول المركبات إلى المناطق غير الأمنة والمحظورة أو خروجها من المناطق المسموح بها.
4. مراقبة إستخدام المركبات خارج أوقات العمل الرسمية.
5. زيادة معدلات الربحية من خلال تقليل تكاليف الوقود المستهلك.
6. رفع كفاءة الأداء من خلال رفع مستوى أداء السائقين وتعزيز خدمة العملاء.
7. يساعد بشكل فاعل في الحد من الممارسات والتجاوزات التي ترفع نفقات وتكاليف الصيانة من خلال مراقبة التحرك لفترات زمنية طويلة أو دخول مناطق جغرافية وعرة.
8. تعزيز أمن المركبات الخاصة بالنقل والتوزيع عن طريق تقليل تهديدات السرقة والإختطاف.
9. المحافظة على سلامة المركبات من خلال الحد من الحوادث المرورية.
10. معرفة مجريات الأمور في مواقع عمل المركبات وأثناء تأدية مهامها.

آلية التتبع والمراقبة:

عملية التتبع والمراقبة المباشرة تعتمد علي نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) لتحديد موقع المركبة على الكرة الأرضية من خلال إشارات الأقمار الصناعية التي يستقبلها جهاز الـ AVL ومن ثم نقل هذه البيانات إلى مركز التحكم الخاص بالنظام عبر شبكات الإتصالات اللاسلكية GSM/GPRS.

ويستخدم النظام أساليب الإتصال التالية لتبادل وإرسال البيانات:

- خدمة تبادل البيانات عن طريق الـ GPRS.
- خدمة الرسائل القصيرة عبر البروتوكول SMPP.
- إستخدام الأسلوبين معاً (خدمة الـ GPRS + الرسائل القصيرة).

3- العمل على توفير خدمة حجز تذاكر سفر النقل البري الجماعي للركاب وسداد أجرة النقل باستغلال الامكانيات التقنية الحديثة المتاحة بافضل الطرق

أ- تسهيل خدمة حجز تذاكر النقل الجماعي للركاب من خلال مكاتب الخدمات الأكثر انتشارا

تقوم الهيئة بالتنسيق بين شركات النقل الجماعي للركاب واكبر شبكة خدمات للجمهور (مشروع الصالح للحد من البطاله – مشروع شباب)المنتشرة في محافظات الجمهورية في اكثر من 200 فرع بشكل اكشاك منتشرة وموزعة في اغلب شوارع مديريات المحافظات لتسهيل عملية حجز التذاكر على الركاب وتمكينهم من المفاضله بين شركات النقل الجماعي المتاحة في البلاد من خلال مكان واحد مكتب شباب) دون العناء في زيارة مكاتب جميع الشركات الغير منتشر لها فروع بنفس الشكل المتواجد بها مكاتب خدمات شباب التابعة لمشروع الصالح للحد من البطاله .

وتعمل الهيئة جاهدة بتحفيز شركة الخدمات لوضع آلية ربط تقنية لنظام خدمة حجز التذاكر مع جميع شركات النقل الجماعي الموجودة مستفيدة من الامكانيات المتاحة للربط (الانتر نت) يتم من خلال هذه الالية وضع الطريقة المالية والادارية التي سيتم تطبيقها بين شركة الخدمات وشركات النقل الجماعي .

ب- تسديد اجرة نقل الركاب عبر البطائق البنكية الالكترونية

تسعي الهيئة من خلال العديد من الانشطة بمقاربة وجهات النظر بين الشركات والبنوك لتسهيل عملية دفع الاجرة من خلال البطائق البنكية الالكترونية بتوفير اجهزة الخصم من الحساب على وسائل النقل (سيارات الاجرة , باصات النقل الجماعي) وفي مقرات مكاتب مبيعات شركات النقل.

4- خامسا – المشاريع الإنشائية المنجزة خلال الفترة

لعل اهم مشاريع للنقل البري هي مشاريع البنى التحتية الانشائية لذا تقوم الدوله من خلال وزارة الاشغال العامة (المؤسسة العامة للطرق والجسور) بتطوير ملفت للطرق والجسور بانتشار كبير ملحوظ في عموم محافظات الجمهورية

وتوازيا مع ذالك التوسع فان الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري تقوم بتوفير جميع الدراسات والتصاميم الهندسية لبقية المشاريع الخدمية اللازمة لتنظيم وتطوير النقل البري نذكر من تلك المشاريع ما ياتي :-

متابعة اول منجز انشائي في الموانى البرية وهو استكمال تنفيذ ميناء الوديعة وفقا لاعلى المواصفات العالمية لما يجب ان يحويه الميناء البري من مرافق .

ويعتبر ميناء الوديعة الذي تم انجازة مؤخر عبارة عن النموذج التي تسعى الهيئة لاقامتة في بقية الموانى (الطوال – شحن)

ويمكننا ان نبرز ما يجب ان يحتويه الميناء البري من مرافق من خلال عرضنا للمرافق التي شملها ميناء الوديعة كالاتي .

1- بوابات الميناء

2- مباني إدارة الجهات العاملة في الميناء

أ- مبنى إدارة الميناء
ب- مبنى الجمارك
ت- مبنى الأمن
ث- مبنى الجوازات
ج- مبنى المختبر المركزي
ح- مبنى المواصفات والمقاييس.

مباني المرافق الخدمية

1- مبنى سكن الموظفين
2- المسجد ومصلى النساء
3- السوق التجاري

وتقوم الهيئة ضمن إستراتيجيتها التطويرية بالسعي نحو انجاز تلك الاعمال الانشائية وغيرها من المشاريع في بقية الموانى وقد تم الانتهاء من اعداد التصاميم الانشائية للبوابات التي سيتم انشائها في مينائي الطوال و شحن بالاضافة الى انشاء صالات استقبال المسافرين في ميناء الطوال التي فرضت ضرورة انشائها زيادة حركة المسافرين غبر هذا الميناء. حيث يستقبل نحو 75 بالمائة من حجم ما يصل إلى البلاد من السياحة الوافدة والمغادرة ومن المغتربين.

وتم انزال هذين المشروعين ضمن المناقصتين عامتين رقم 4 , 5 بتاريخ 03-08-2010م والتي بداء تنفيذها وسيتم باذن الله استكمال إنشائهما خلال هذا العام 2010م.

بالاضافة الى تلك المنشات فان زيادة الحركة في ميناء الطوال للمسافرين والبضائع تستدعي اقامة غيرها من المشاريع الانشائية والمدرجة ضمن استراتيجية الهيئة التطويرية وهي كالاتي :-

1- اجرات البضائع
2- ساحات الانتظار والمبيت للسيارات
3- مستودعات التخزين
4- صالة التشريفات

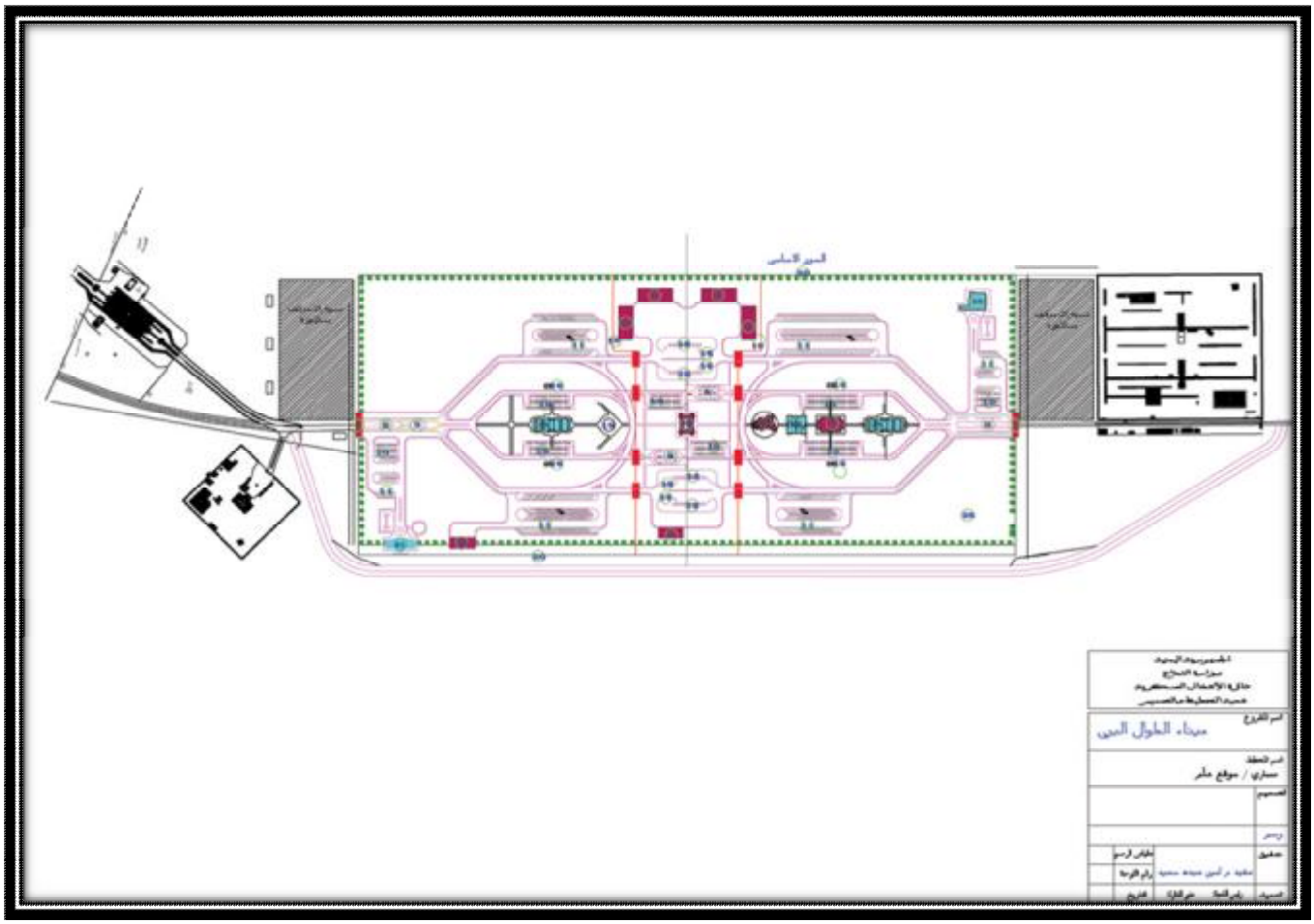

الخاتمة

تم من خلال هذه الوريقات السرد بشكل مختصر لأهم التطورات التي شهدها قطاع النقل البري خلال الفترة من 1- أكتوبر 2009م إلى 30- سبتمبر 2010م على مستوى القرارات والأنظمة , برامج التدريب والتأهيل , تطبيق التقنيات الحديثة , المشاريع الإنشائية .

ونسأل الله العلي القدير أن يعيننا على تنفيذ خطتنا التطويرية التي تحتوي على العديد من الغايات و الأهداف التي ستسعى الهيئة إلى تحقيقها وتنفيذ ما تحتويها من مهام وأنشطة ومشاريع ستتكفل بتنظيم وتطوير قطاع النقل البري في وطننا الغالي ليقوم هذا القطاع الحيوي والهام بدورة بالشكل الأمثل وبأعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية في دعمه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري

مدير التخطيط والتطوير والإحصاء

محمد صالح الجعدبي